

الوقف كأحد معالم الاقتصاد التضامني⁽⁴⁾

د. علاء أحمد

ملخص: يترتب على تهميش فئة في المجتمع من الدائرة الاقتصادية تكلفة اقتصادية حقيقية على مستويين: الأول يتمثل في خسارة طاقة إنتاجية يمكن أن تساهم في تكوين الدخل الوطني، والثاني يتعلق بتكلفة حياة هذه الفئة، والتي تستهلك خارج الدخل، مما يؤثر سلباً على المدخرات.

وبهدف الحد من هذه التكلفة الاقتصادية الحقيقية، نحاول التأسيس للاقتصاد التضامني والذي يتمثل في تكافل أصحاب الفائض المالي مع أصحاب العجز المالي، ليس بهدف توفير ضروريات الحياة من مأكل وملبس، وإنما بهدف إدماج الفئة المهمشة ضمن الدائرة الاقتصادية، لتساهم في تكوين الدخل الوطني. ويعتمد الاقتصاد التضامني على جملة من الأدوات تتمثل في: الزكاة والوقف الدعم المالي والمادي للقادرين على الإبداع، الخ.

الكلمات الدالة: (التكافل، التضامن، التهميش، الوقف)

L'exclusion de la sphère économique d'une fraction de la société induit un réel coût économique et cela à deux niveaux. Le premier, représenté par une perte d'une capacité de production à même de contribuer à la formation du revenu national. Le second, relatif au coût de la vie de cette fraction de la société qui, consommé indépendamment du revenu, est amputé de l'épargne.

Dans le but de réduire ce coût économique, nous tentons dans cet article d'édifier une économie solidaire basée sur la solidarité entre les agents ayant des excédents financiers et ceux ayant des déficits de financement, une solidarité orientée non pas vers la satisfaction des besoins vitaux, mais vers l'insertion des exclus dans la sphère économique, afin qu'ils contribuent à la formation du revenu national.

L'économie solidaire est basée sur un ensemble d'instruments à savoir: la zakat, le wakf, l'aide financière et matérielle à l'innovation, etc.

Mots clés: solidarité, marginalisation, wakf,

هذا المقال دراسة أولية بهدف التأسيس لاقتصاد تضامني يسمح بإدماج الطبقات المتخلفة في دائرة النشاط الاقتصادي بما يسمح للمجتمع من استغلال طاقة عاطلة من قوة العمل، وبمراعاة كون المجتمعات الفقيرة ومن بينها الدول الإسلامية تنفق على عمليات التمويل بدرجة عالية من استخدام التمويل الاختياري عن طريق التكافل يحقق الهدف في استغلال كامل طاقات الدولة.

في هذا المقال نبحث أساساً للنقاش بهدف تفعيل الاقتصاد التضامني وبناء رؤية واضحة في هذا المجال من خلال أبحاث أخرى.

(1) أساساً مساعد مكاف بالدروس بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة.

يتمثل النشاط الاقتصادي أساساً لإنتاج السلع والخدمات وممارسة الطلب.

عالمياً عليها⁽¹⁾، إلا أن المجتمعات الفقيرة تمثل تركيبتها البشرية مزيجاً غير

متناس من حيث التكوين والتدريب والتعليم، نظراً لكون البحث العلمي

الطبيعي لم يصل إلى درجة النضج، هذا ما يعطي للمجتمع تركيبة غير

متناسية من قوة العمل^(*)، وتتميز برحان كفة اليد العاملة البسيطة، فالتكوين

والدريب والتحكم في التكنولوجيا لم يصل بعد إلى مرحلة النضج — ولا يعنى

ذلك العدم كلياً للنخبة الاقتصادية والعلمية والتي ينبغي التفكير بجديّة في التكفل

بها — ومن جهة أخرى يمثل الضعف الهيكلي لاقتصاد تلك الدول عائقاً آخر في

رؤيته استيعاب مختلف فئات قوة العمل المتاحة خلال فترة زمنية محددة.

بناءً على ما سبق ينبغي التفكير في الطرق الممكنة التي تسمح بإدماج

القادرين على العمل في دائرة النشاط الاقتصادي كمنتجين، ومن بين الطبقات

التي تسعى لإدماجها تلك التي تحمل شهادات عليا، وهي بحاجة إلى تمويل

مستلزم من خلاله تجسيد معارفها العملية والنظرية، فيكون بذلك التطبيق العملي

الذي يسمح بتحقيق منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة، لكون هذه المنتجات

تتميز بخصائص تنافسية باعتبارها تُطرح لأول مرة في السوق

ولمصاص مغايرة لمثيلاتها، فتلقى بذلك رواجاً في بداية دورة حياتها، وننتوقع

أن تكون الكفاءات العلمية قادرة على الابتكار في المجال الإنتاجي.

من خلال ما سبق يمكن البدء في التأسيس لنوع جديد من الدعم للنشاط

الاقتصادي يُعرف بالاقتصاد التضامني، والبحث عن أفضل الطرق ليصبح

الاداء متعارفاً من قبل مختلف شرائح المجتمع، هذا ما يؤكد أهمية الموضوع

الذي يحتاج دراسات وأبحاث متسلسلة لوضع القواعد الأساسية ويسمى بتخصيص جزء من الموارد الاقتصادية في الدول الإسلامية لتحقيق هذا الهدف فما هو الاقتصاد التضامني ؟
ما هي وسائله ؟
ما موقع الوقف منه ؟
كيف يسمح الاقتصاد التضامني بتحقيق الهدف الاقتصادي والاجتماعي ؟

1-1 : تعريف الوقف : نعتمد في تعريف الوقف على الأساس اللغوي

واللغوي :

تعريف اللغوي : عرّف ابن منظور الوقف على انه الحبس وهو مصدر مشتق من وقف ، أي حبس (3) .

تعريف الفقهي :

الوقف هو حبس الأصل وتسبيل الثمرة (4) ويُعد هذا ضمن الصدقة الجارية التي أطلق عليها المسلمون على مرّ العصور ، أمثالاً لقوله ρ : ((إذا مات ابن آدم لم ينفعه إلا من ثلاث : صدقة جارية أو علم يُنفع به أو ولد صالح يدعو له)) (5) ، فإذا أوقف شخص ما أرضاً أو معبلاً أو مدرسة ، فإن تلك العقارات تبقى على المدى البعيد تحقق الهدف ، وهذا ما يدخل في باب الصدقة الجارية ، لذلك كانت الأوقاف عندهم تقليداً متعارفاً عليه .

2-1 : ضرورة تطوير الأوقاف :

ونسعى من خلال الكتابة في الموضوع إلى إعادة الاعتبار للأوقاف بطرق أكثر حداثة ، حتى تستجيب للتطور الحاصل في مجال النشاط الاقتصادي ، فلا يمكن أن تعود الأوقاف بنفس الصيغة التي كانت عليها في السابق ، لذا تحتاج دراسات في هذا المجال إلى إدخال عناصر جديدة في مجال تسيير الأملاك المالية بما يضمن الفعالية في الأداء ووفرة في العائد .

1- مدخل لدراسة الوقف يُعد نظام الوقف في الإسلام عبادة مالية تطوعية (6) ، لذلك الزكاة التي تُعتبر إلزامية ، ويؤدي بذلك إلى دعم اختياري من ذوي الدخل المالي لصالح أصحاب العجز المالي .

(*) تمثل قوة العمل مزيجاً مختلفاً ، حيث نميز بين العمل الماهر والعمل العادي ، وهذا تقسيم تقليدي نجد له سنداً عن ابن خلدون عند كلامه في المقدمة عن أسباب زيادة الأجور ، ثم نجد ذلك في النظريات الاقتصادية التقليدية ، ونظراً لكون الاستثمار في رأس المال البشري يعتمد على التعليم والتدريب والتكوين ، فإن الدول المختلفة لم تصل بعد إلى درجة الربط بين التعليم وسوق العمل ، كما يمثل التسرب المدرسي فيها نسبة مرتفعة ، وعليه فإن تركيبة اليد العاملة فيها تبقى بسيطة ، وبالتالي فإن قدرتها على الرفع من العائد أو تحسين الإنتاجية تُعد ضعيفة ، فيكون هذا سبباً في تراجع مستوى الأداء الاقتصادي والفعالية .

1 - تعريف : الاقتصاد التضامني هو تكافل (2) طبقتين من المجتمع بهدف تدعيم النشاط الاقتصادي وتعطية حاجات الطبقات الفقيرة فيه ، إذ نلاحظ أن رأس المال البشري يمثل المورد الحقيقي لتحقيق التنمية .

ونظراً لكون التفاوت في المداخل والثروات أمر منطقي ولا يمكن تجاوزه ، ويوجد من ضمن الطبقات الفقيرة من يملك حرفة أو شهادة علياً ولا يملك الأموال اللازمة لتحقيق مشروعه - على سبيل المثال نذكر المتخصصين في الإعلام الآلي - يمكن لأصحاب الأموال تدعيم أولئك ماليًا بهدف إنجاز مشاريعهم ، فيتحقق التضامن بين الطرفين يؤدي إلى تحقيق توسع في النشاط الاقتصادي .

2 - وسائل تحقيقه : لقد أقرّ الإسلام جملة من الوسائل تسمح بتدعيم ذوي الحاجة ، فنجد على سبيل المثال : الزكاة ، الوقف ، الميراث ، الوصية ،

وتتحدد الغاية الرئيسية من الوقف في إيجاد موارد مالية ثابتة ودائمة لتلبية حاجات المجتمع الدينية والتربوية والاقتصادية والصحية والأمنية ، ولتقوية شدة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وترسيخ قيم التضامن والتكافل بينهم .

على هذا الأساس يصبح للوقف هدفان أساسيان : الأول يمس الجانب الاجتماعي⁽⁷⁾ ويلعب دورا كبيرا في تنمية المجتمع من خلال تغطية حاجات الفئات الفقيرة وتشديد دور العبادة والتعليم والصحة وبقية المرافق العامة⁽⁸⁾ وثانيهما يتعلق بالجوانب الخاصة بطبيعة العلاقات الإنسانية من فعل للخير وحسن الآخرين ، ووفق هذا المفهوم يصبح الوقف الخيري من أهم الوسائل الفاعلة في علاج الفقر وتجاوز سلبياته .

2 - تجربة الوقف في مصر⁽¹⁰⁾

نتناول تجربة جمهورية مصر العربية كنموذج باعتبارها أكثر نضجا ، لنحاول بعد ذلك إسقاط هذه التجربة على واقع الوقف في الجزائر لنخلص بعد ذلك إلى مكانة الوقف في ظل الاقتصاد التضامني والتي تسمح بالتكفل بذوي الحاجة من فقراء ومحتاجين ، خاصة أصحاب المهن والحرف وخريجي الجامعات والمعاهد والمدارس العليا ، بما يضمن استغلالا أمثلا لكل طاقات المجتمع بما يخدم التنمية الاقتصادية .

2-1 : أهم الأوقاف المستحدثة في مصر

استنادا إلى وثائق متعلقة بجملة من الأوقاف ، والتي نقدم طبيعة الأملاك الوقفية الموجودة بمصر ، ندرج الأنواع الوقفية التالية :

2-1-1 : وقف خاص بالطلبة المعاقين بالمعاهد الأزهرية المحتاجين لأجرهرة تعويضية :

قيمة الوقف 425000 جنيه مصري أودع لدى بنك فيصل الإسلامي المصري في حساب استثماري خيري ، على أن يلتزم البنك بتقديم مبلغ 80000 جنيه مصري كل عام في أول سبتمبر لحساب الأجهزة التعويضية اللازمة للطلبة المعاقين بالمعاهد الأزهرية ، ويعتبر هذا المبلغ فوائد على أصل قيمة الوقف ، وفي حالة نقص العائد عن 80000 جنيهه مصري يستكمل البنك من صندوق الزكاة التابع له . ونظرا لقصور المبلغ عن تلبية الاحتياجات التزم الوقف بإضافة مبلغ 75000 جنيه مصري ، على أن يلتزم

وتتحدد الغاية الرئيسية من الوقف في إيجاد موارد مالية ثابتة ودائمة لتلبية حاجات المجتمع الدينية والتربوية والاقتصادية والصحية والأمنية ، ولتقوية شدة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وترسيخ قيم التضامن والتكافل بينهم .

ولها بخص الموظفين القائمين على هذا الوقف فإن البنك يلتزم بدفع 225 مصري للموظفين الثلاثة . ويهدف مناقشة كل ما يتعلق بالوقف بصرف معاشاة سنوية قدرها 2100 جنيه مصري عن ثلاث جلسات في السنة تُعنى بضرورة الوقف .

ما استخلصه من هذا الوقف أن رعاية المعاقين في المجتمع الإسلامي له

من راويين :
إعادة إدماج هذه الفئة في المجتمع بما يخرجها من عزلتها ، وازدراء

إمكانية الاستفادة من الطاقات الكامنة ، إذ قد يوجد في فئة المعاقين من القدرات العلمية والفكرية ما لا يوجد في فئة المعاقين ، وبالتالي يمكن أن يمس أفراد هذه الفئة للمجتمع قيمة مضافة تسمح بزيادة الخل الوطني ، أو إعادة في تحقيق التنمية الاقتصادية .

2-1-2 : رصد مبلغ 100 ألف جنيه مصري لدى بنك فيصل الإسلامي

الزيادة كوديعة استثمارية ، على أن يصل العائد السنوي إلى 20 ألف جنيه ، يتولى البنك زيادة النقص في حالة قصور العائد ، الذي ينفق على أبحاث علمية في القرآن الكريم ، وذلك في شكل جوائز على أبحاث ينجزها بصور في مواضع محددة ، أو في شكل منح أو إعانات على نشر بعض الكتب التي تخدم القرآن الكريم وإظهار إعجازه العلمي .

يمثل هذا النوع من الأوقاف وسيلة عملية لتشجيع البحث العلمي بما يخدم العلم ، ويوفر للباحثين الجو المناسب والمحفز على التوسع والتعمق في الأبحاث ، خاصة وإن كانت أبحاثا عملية تضيف إلى العلم قيمة جديدة .

إن الإسلام بقدر ما يرفع من قيمة العلم والعلماء ، فإنه يحفز على تطبيق ذلك في المجال العملي ، ويدعم ذلك بالوسائل المالية والمادية مثل الوقف وغيره .

3-1-2 : وقف لصالح الجمعيات الخيرية : نظرا للدور التكافلي الذي تلعبه الجمعيات الخيرية ، وما ينجر عن ذلك من إعادة إِمَاج الشرائح الفقيرة في المجتمع خاصة ضمن المجالات الاقتصادية ، يمثل الوقف أحد الوسائل التي تستخدم في هذا المجال .

نسجل في هذا المجال وقف لصالح الجمعية الخيرية الإسلامية ومقرها 113 شارع بور سعيد السيدة زينب ، قيمة الوقف 200000 جنيه مصري في صورة شهادات استثمار لدى البنك الأهلي المصري ، بحيث يظل الأصل ثابتا ويصرف العائد السنوي وقدره 30950 جنيه مصري حسب ما هو منصوص عليه في حواشي الوقف .

وقد تم إضافة مبلغ 100000 جنيه مصري بعد ذلك لأصل الوقف ، ليصبح المبلغ كاملا يساوي 300000 جنيه مصري ، ويخصص العائد على الشكل التالي :

أ / مبلغ 5000 جنيه مصري يُصرف سنويا لصالح دور المسنين عن طريق شغل أوقات المسنين والترفيه عنهم ، واستثمار هوياتهم بما يعود عليهم بالنفع ، ويهدف تحويلهم من طاقات معطلة إلى طاقات عاملة ومحقة لعائد نافع مهم كانت قيمته .

ب / مبلغ 5000 جنيه مصري يُصرف سنويا لتوسيع وتطوير مكاتب تحفيظ القرآن الكريم بالجمعية بما في ذلك صرف مكافآت وحوافر للدارسين والمدرسين ، وجوائز لحفاظ القرآن الكريم .

ج / مبلغ 5000 جنيه مصري يصرف سنويا لصالح طالبات مدرسة حلوان الصناعية للبنات في شكل دفاتر تسلم لهن عند التخرج في حفل يحضره أولياء أمور الطالبات وأعضاء مجلس إدارة الجمعية تساهم تلك المبالغ في مواجهاة المستقبل المهني للطالبات المنخرجات .

أ / مبلغ 15000 جنيه مصري يصرف سنويا لصالح المنتجين في شكل مساعدات مالية ، مثل عربات الشحن ، أكشاك ، آلات خياطة بهدف تطوير وتنمية المشاريع الصغيرة .

ب / مبلغ 13450 جنيه مصري يصرف سنويا لصالح المعالجين العاجزين في مجال مساعدات نقدية استهلاكية ، وتعطى الأولوية لشراء الأجهزة الطبية الدوائية للمصابين .

2- : تعليق : يتبين لنا من خلال ما سبق أن الاتجاه في جمهورية مصر العربية في مجال الأوقاف ، كان نحو الوقف المالي الذي يسمح بالتجاوب مع الطبيعة الحالية للاقتصاد ، فيظهور البنوك والمؤسسات المالية ، أصبح بالإمكان استغلال الوقف كإحدى أدوات دعم الاقتصاد التضامني حيث تسمح العملية بالحصول على عائد سريع نظرا لكون الأوراق المالية المتداولة على سبيل المثال هي من إصدار شركات قائمة ذات مكانة في السوق ، الأمر الذي يجعلها تحقق الأرباح دون انتظار أن تكون لها علاقة في السوق كما يحدث مع المؤسسات الوليدة فيستفيد من ذلك حملة تلك الأوراق .

لماذا تم شراء أوراق مالية لمؤسسات اقتصادية قوية ، وأوقفت لصالح فئات معينة ، فإن العائد سوف يكون سريعا ومغطيا لحاجات الفئة الموقوفة لصالحها ، هذا مقارنة مع وقف عقار على سبيل المثال أين يحتاج إلى استثمارات ونفقات كبيرة لا تستطيع الجهات القائمة على الوقف تنفيذها في وقت قصير .

2- واقع الوقف في الجزائر (11) :

تمثل الأوقاف في الجزائر مجالا غير معروف بشكل واسع في أوساط جبل الاستقلال ، وهذا بسبب ما أصاب هذا النوع من الأملاك من طرف المستعمر الفرنسي الذي حاول طمس معالم الشخصية الإسلامية في كل مكوناتها ، وبعد الاستقلال واجهت الأوقاف جملة من المشاكل التي أبقتها في مجال ضيق جدا ، ثم تدهورت الجهات المعنية عملية الاسترجاع بشكل جدي إلا في الآونة الأخيرة ، تميزت الأوقاف في الجزائر بجملة من الخصائص نوجزها فيما يلي :

الشكل عقاري لأغلب الأملاك الوقفية نظرا لما كانت عليه الأوقاف في تاريخها الطويل .

- الإهمال وعدم الصيانة بسبب منع المستعمر لكل العمليات التي من شأنها تعزيز الهوية الوطنية وزيادة الوعي لدى المواطنين ، خاصة وأن الأوقاف كانت موجهة في أغلب الأحيان إلى التعليم والتكوين وبعث روح التحرر باستغلال الأملاك الوقفية من طرف الطامعين نظرا لكون الجهة المطالبة بالترداد تلك الأملاك كانت غائبة .

- إهمال ما تبقى من الأوقاف بسبب انعدام الصيانة والمتابعة والاستغلال جعل تلك الأملاك غير قادرة على تقديم العائد المناسب .
- صعوبة حصر الأملاك الوقفية بسبب ضياع أغلب الوثائق التي تثبت ذاتها
- نقص القوانين المنظمة لكيفية استغلال الأملاك الموجودة ، واستحداث أمة
- جديدة تدعم من مكانة الوقف في إطار الاقتصاد التضامني الذي يسمح بإد
- فئة جديدة ضمن دائرة النشاط الاقتصادي .

وبعد أن استعادت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف المبادرة فسي مج استرجاع وصيانة وحماية الأملاك الوقفية ، أصبح بالإمكان إعادة الاعتبار للوق في الجزائر ، وتغيرت النظرة والواقع ، فحسب تصريح لمسؤول خلية الاعتصا لدى وزارة الشؤون الدينية لوكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ 15 جانفي 2006 أن حوالي مليار سنتيم مخصصة لعمليات البحث وإحصاء الأملاك الوقفية وتنفقات المترتبة عن النزاعات وكذا صيانة وترميم الأملاك الوقفية . والمداخل توجه لاستثمار الأملاك الوقفية .

وقد أحصت الوزارة إلى غاية سنة 2005 حوالي : 1140 محل تجار 2619 مسكن ، 618.7 هكتار من الأراضي ، 1555 شجرة متنوعة 3816 شجرة نخيل ، 7638 بستان ، 15000 مسجد ، 2870 مدرسة قرآنية 2344 كتاب ، 312 زاوية البعض منها مصنفة كمعالم تاريخية من طرف اليونسكو ، كما تم إحصاء 3400 مشروع مسجد .

بناء على عودة الأملاك الوقفية إلى الظهور ، فإن الجزائر أصبحت تحتوي على ثلاث حظائر عقارية هي : حظيرة الأملاك العامة ، حظيرة الأملاك الخاصة ، حظيرة الأملاك الوقفية .

ومنذ إصدار قانون 1991⁽¹⁾ الذي يحدد إجراءات تسيير الأملاك الوقفية ، تقوم الوزارة بعمليات بحث وإحصاء لهذه الأملاك ، وقد تم في هذا إطار تسجيل نحو 200 خلاف ، وقد فصلت العدالة في 100 حالة لصالح

ولا تأكد من قبل وزارة الشؤون الدينية والأوقاف أن عدد الأملاك الوقفية ، كما تتزايد بفضل تضاعف مشاريع البناء التي باشرتها الوزارة وهذا ما يؤكد استغلال الأملاك الوقفية الموجودة ، واسترجاع الأملاك التي استُغلت من قبل

وهو من ضمن هذه الأملاك ما هو في طور الدراسة أو الإنجاز ، وتم تمويلها انطلاقا من استثمار الإيرادات الوقفية ، وسوف يتم إتمامها بعد عملية الإنجاز ، ويتعلق الأمر ببناء 42 محلا تجاريا بولاية

ومساكن ومحلات ومركز تجاري بولاية البويرة ، ومساكن ومحلات بولاية عنابة وعين الدفلى ، ومركز ثقافي إسلامي بولاية وهران . وفي ولاية الجزائر العاصمة سوف يتم إنجاز مشروع نموذجي لمركب

في مقاطعة بئر خادم يضم مسجدا ومدرسة قرآنية و 165 مسكن و 168 محل تجاري ومستشفى يتسع لـ 29 سرير و 73 مكتب خدمات للكراء ودار الأوقاف ومساحة خضراء وموقف للسيارات . كما توجد بالعاصمة مشاريع أخرى هي في طور الدراسة أو في طور الإنجاز ، مثل مركز الأرشيف لقطاع الشؤون الدينية بمدينة القبة ، ومقر لديوان الحج والأوقاف بمدينة حيدرة ، وملحقة لمعهد تلاوة القرآن بمدينة سيدي احمد ، بجانب مراكز تجارية ومحلات ومكاتب ومساكن بسيدي يحيى وجسر

ما يلاحظ على هذه الأملاك أنها ما زلت تخص فقط الجانب العقاري بما يوحى بعدم وجود التجديد في الأوقاف الجزائرية ، لذا وسوف نحاول إسقاط تجربة الوقف في جمهورية مصر العربية على الجزائر .

2-3 : مقارنة وتحليل : نلاحظ من خلال هذا العرض الموجز أن فكرة الوقف المالي تسمح بالدعم المباشر لاحتياجات الطبقة المحرومة في الدول الإسلامية ، أكثر من اعتماد الأوقاف التقليدية ، وبالتالي نتجنب مشكل الصيانة والاستثمار والاستغلال ، ولا يعني ذلك التخلي عن الأوقاف العقارية ، وإنما نسعى لدعم بالأموال السائلة التي تغطي جانباً من احتياجات الاستغلال .

وهذا النوع من الأوقاف في الجزائر لم يُعرف بعد حسب علمنا ونحتاج إلى نوع من الدعاية والتعريف بهذا النوع من الأوقاف ، فعلى سبيل المثال لو يصبح لدينا تقليداً بأن يوقف العامل الأجير مبلغ 200 دينار شهرياً لصالح جهات معينة تحددها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ، فإن سنوياً يمكن التكفل بعدد من المحتاجين وإدخالهم دائرة النشاط الاقتصادي .

4 - احتياجات الجزائر : يمثل الاقتصاد التضامني في الجزائر خلال فترات الاستقلال وحتى يومنا هذا نسبة ضئيلة من إجمالي النشاط الاقتصادي الكلي ، وسوف نحتاج إلى إعادة ترتيب التركيبة الاقتصادية بما يخدم الهدف ، وهذا ما يجعلنا بحاجة إلى جملة من الأمور نذكر منها ما يلي :

1-4 : دور البنوك : نظراً لطبيعة المجتمع الجزائري ، وتجنب أهله التعاملات الربوية ، فإن البنوك الحالية يجب أن تستحدث منتجات جديدة تسمح باستقطاب الأموال الموجهة للأوقاف ، وبالتالي تسمح العملية باستثمار الأموال المجمعة بطرق مشروعة ، يؤدي ذلك إلى تكوين عائدات من أصل الوقف تغطي احتياجات الجهة الموقوفة لأجلها .

2-4 : إيجاد سوق مالي حقيقي : تمثل الأسواق المالية مجالاً واسعاً لجميع الفوائض المالية وتوجيهها لأصحاب العجز المالي ، وانعدام السوق المالي في الجزائر لا يسمح بتعبئة المدخرات ، ونحتاج في مجال الأوقاف إلى هذه السوق للتعامل بما تقدمه من منتجات مالية لا تتعارض ومبادئ الإسلام ، فعلى سبيل المثال تمثل الأسهم مجالاً واسعاً للاستثمار الشرعي لكونها تختمل الربح والخسارة ، ويمكن في هذا الباب أن يشتري الراغب بالمساهمة في الوقف

مجموعة من الأسهم لصالح جهة معينة ، تكون عائدات الأسهم هي التي تُنفق على بذلك الأصل .

3-4 : أوقاف الحكومة والجماعات المحلية : انطلاقاً من الدعم الذي تقدمه الحكومة والجماعات المحلية لصالح فئات معينة في المجتمع ، يمكن أن تصبح الأوقاف أحد المجالات التي تحظى بهذا الدعم ، فيمكن إذن أن تخصص نسبة من الميزانية العامة لهذه الهيئات كل سنة لتوجه إلى حظيرة الأوقاف ، تسمح العملية بتوسعة هذا النوع من الأملاك ، وزيادة القدرة على التكفل بالاحتياجات فئات واسعة في المجتمع .

الخلاصة :

من خلال دراسة وتحليل طبيعة الوقف وطرق توسعته ، ومساهمة فسي في الاقتصاد التضامني ، يمكن أن نقف على أهم العناصر ذات الصلة بالموضوع من خلال ما يلي :

• يمثل الوقف أحد وسائل توزيع الثروة بالتكافل ، وبالتالي إمكانية تقليص الفوارق الاجتماعية في الدول الإسلامية .

• لا تمثل الأوقاف شيئاً جديداً على الساحة الاقتصادية ، وإنما للوقف تاريخ طويل ، يتبين من خلاله الدور الذي يؤديه الوقف في مجال توفير ضروريات الحياة لمن هم بحاجة لذلك دون التفرقة بين الحاجة إلى الأكل والحاجة إلى التعليم .

• بعض الدول الإسلامية استطاعت أن تتقدم بصفة ملحوظة في مجال استعادة الأملاك الوقفية وتطويرها ، والبعض الآخر لا زال في أول الطريق ، مما يستدعي عرض مختلف التجارب الوقفية التي تسمح بالتطور أكثر في مجال الأوقاف .

• نحتاج بعض الأصول الوقفية إلى استثمارات كي تصبح قادرة على تحقيق العائد ، لذلك ينبغي البحث في أفضل الطرق الاستثمارية بهدف الحصول على أكبر عائد ممكن ، ويجب أن يخضع الاستثمار في مجال الأوقاف إلى المعايير الاقتصادية الأكثر كفاءة ، وهذا بهدف تحقيق العائد المناسب .

• نظراً لوجود الاستثمارات المالية في الاقتصاديات الحديثة ، يمكن التوزيع في الأملاك الوقفية بما يخدم الهدف الأساسي لها ، فعلى سبيل المثال يمكن أن يشتري أسهم لشركات كبرى في مختلف أسواق المال الوطنية والأجنبية ،

- على أن يكون عائدها لجهات محددة ، خاصة لطلبة العلم المتفوقين وغير القادرين على تمويل أبحاثهم .
- نشتم ونشجع أوقاف الدولة والحكومات ورجال السياسة الأثرياء ورجال الأعمال ، والشركات الوطنية والخاصة ، لأن ذلك يؤدي إلى عودة العمل بصورة واسعة بما يسمح من توفير مداخيل مرتفعة للموقوف لهم .
- هذا وتبقى مسألة الاقتصاد التضامني وموقع الوقف منه مجالاً واسعاً للدراس والتحليل ، كما تحتاج العناصر الأخرى إلى دراسة هي الأخرى لاستك أسس الاقتصاد التضامني .

المراجع

- 1 - أحمد زكي بدوي ، معجم المصطلحات الاقتصادية ، دار الكتاب المصري ، القاهرة - دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1985 ، ص 74
- 2 - منذر قحف ، إدارة الأوقاف الإسلامية ، www.Mozer.kahf.com ، ص 351
- 3 - محمد عبد الحليم عمر ، النهوض بالوقف في العصر الحاضر ، دور تدريبية عن الوقف الإسلامي فقها وتطبيقاً ، من 12 إلى 14 أفريل 2003 ص 2.
- 4 - ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ، إصدار 1.0 ، 1995 ، مادة حبس .
- 5 - عمر محمد عبد الحليم ، أسس إدارة الأوقاف ، أبحاث ندوة " عرض التجارب الوقفية في الدول الإسلامية " جامعة الأزهر ، مركز صالح عبد الله كامل ، القاهرة ، 2002 ، ص 2.

- الرمزي ، كتاب الوقف ، رقم 1297 - برنامج الحديث الشريف ، الكتب ، الإصدار الثاني ، صخر .
- شوقي أحمد دنيا ، الوقف ، جوانب فقهية ، ندوة عرض التجارب الوقفية الدول الإسلامية ، مركز صالح عبد الله كامل ، جامعة الأزهر ، 15 - ديسمبر 2002 ، ص 2 .
- رفعت السيد العوضي ، الدور الاقتصادي والاجتماعي للوقف ، عرض التجارب الوقفية في الدول الإسلامية ، مركز صالح عبد الله كامل ، جامعة الأزهر ، 15 - 18 ديسمبر 2002 ، ص 17 .
- مجموعة الأبحاث المقدمة لندوة " الوقف الإسلامي " بجامعة الإمارات العربية المتحدة من 6 - 7 ديسمبر 1997 ، بفندق انتركونتيننتال العين ، 18 .
- مندر قحف ، الوقف وتنميته في المجتمع الإسلامي المعاصر ، www.Mozer.kahf.com ، ص 5 .
- محمود إبراهيم القلموني ، تجربة جمهورية مصر العربية ، عرض التجارب الوقفية في الدول الإسلامية ، مركز صالح عبد الله كامل ، جامعة الأزهر ، 15 - 18 ديسمبر 2002 ، ص 3 .
- الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، أعمال ندوة 30/29 ماي 2001 ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ، جمع وتقديم ناصر الدين سعيدوني
- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ، مديرية الأوقاف والحج ، المديرية العامة لاستثمار الأملاك الوقفية ، نبذة تاريخية حول الأوقاف في الجزائر عبد القادر بن عزوز ، فقه استثمار الوقف وتمويله في الإسلام
- أسس تطبيقية عن الوقف الجزائري ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية ، كلية العلوم الإسلامية ، جامعة الجزائر ، 2003 - 2004 ، 40 .

د. غلامي بن عيسى*

الدراسة

هدف من تنشيط المبيعات لا يمكن تحقيقه من دون دراسة ميدانية لسواك بصفة عامة و قرار الشراء بصفة خاصة. اغلب مدراء التسويق يعتقدون ان مبيعات باستعمال التخفيض في الاسعار سوف يجذب المستهلك لشراءات والخدمات و لكن هل يمكن تطبيق ذلك في جميع القطاعات؟ هل بالنسبة لتجارة التجزئة له نفس الدور عندما يتعلق الامر بسلعة معمرة مثلاً. في هذه المقالة سوف يتناول الباحث بالدراسة الميدانية مدى تأثير مبيعات على سلوك المستهلك الجزائري و ذلك من خلال عينة من اهل و المؤسسات لمعرفة لاولي ما هي وسيلة تنشيط المبيعات الأكثر تأثيراً؟ ما هي الوسيلة الأكثر استمالة؟ و من خلال نتائج البحث تبين بان شريط الاكثر تأثيراً في قرار الشراء المستهلك الجزائري هي التخفيض في هذا ما يفني فرضية بان المسابقات هي الأكثر تأثيراً.

هذه الدراسة تم التطرق الى معرفة مدى وجود فروق ذات دلالة بين اثر الانشطة الترويجية على مستهلكي التلاجات و بين المتغيرات ارافية (الجنس و الدخل الشهري و المستوى التعليمي و الفئة المهنية و نوع السكن و مكان السكن و المنطقة الجغرافية) اين وجد بان هناك عدة باحثين في التسويق مصطلح "تنشيط المبيعات" بتعاريف شتى،

العلمية للدراسة

المبيعات هو مجموعة التقنيات المؤدية إلى زيادة سريعة، لكنها مؤقتة، مبيعات سلعة ما، وذلك بمنح الموزعين أو المستهلكين امتيازات خاصة " (Lassagne, 1977, 1 المبيعات هو: "ممارسة نشاطات تسويقية مركزة على إحداث قيمة بسلعة أو خدمة بصورة مؤقتة، لفائدة المشتريين المعنيين " (Castagnol,

شريط المبيعات وسيلة متعددة الإستخدامات وقابل لأن يضطلع بعدة أدوار:

يمكن مراجعة أيضا في مجال الأوقاف بصفة عامة :

-- محمد أنس الزرقا ، التمويل والاستثمار في مشاريع الأوقاف ، دراف اقتصادية إسلامية ، البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للتدريب ، العدد الثاني ، جوان 1994 .

-- محمد بوجلال ، نحو صياغة مؤسسية لدور التنموي للوقف ، الوقف دراسات اقتصادية إسلامية ، البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، العدد الأول ، 1997 .

-- محمد أبو زهرة ، محاضرات في الوقف ، دار الفكر العربي ، 1972 .

-- نعمت عبد اللطيف مشهور ، أثر الوقف في تنمية المجتمع ، سلسلة وبحوث اقتصادية إسلامية ، مركز صالح كامل ، جامعة الأزهر 1997

-- سعيد عبد العال عبد الرحمن ، كفاءة استثمار الوقف الإسلامي الخيرية رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، قسم إدارة الأعمال ، جامعة الأزهر 9

-- عبد الكريم العيوني ، إدارة أموال الوقف وأساليب استثمارها ، ماجستير ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البدر والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، 2003/2004